محتويات الكتاب

- مقدمة . ٧
١- الهدف من مقرر المدخل إلى القانون . ٧
٢- المقصود باصطلاح القانون . ٧
٣- القانون ظاهرة اجتماعية . ٨
٤- القانون ضرورة اجتماعية . ٩
٥- وظيفة القانون . ١٠
١- اقامة العدل والمساواة . ١١
٢- لا ضرر ولا ضرار . ١٢
أ- الضرر يدفع بقدر الامكان . ١٢
ب- الضرر يزال . ١٣
جـ- ارتكاب أخف الضررين . ١٣
د- درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة . ١٤
٣- إذا زال المانع عاد الممنوع . ١٤
٤- المشقة تجلب التيسير . ١٤
أ- الأمر إذا ضاق اتسع . ١٥
ب- الضرورات تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها . ١٥
٥- اليقين لا يزول بالشك . ١٦
أ- الأصل بقاء ما كان على ما هو عليه . ١٦
ب- الأصل براءة الذمة . ١٧
٦- العادة محكمة . ١٧
٧- من استعمل الشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه . ١٧
٨- إذا تعذر الأصل يصار إلى البدل . ١٧
٩- الغرم بالغنم . ١٧
١٠- التابع تابع . ١٧
١١- الساقط لا يعود . ١٨
١٢- يلزم مراعاة الشروط بقدر الامكان . ١٨

Scanned by CamScanner

١٣- الجواز الشرعى ينافى الضمان . ١٩
١٤- لا يجوز لأحد أن ينصرف فى ملك الغير إلا باذنه . ١٩
١٥- المباشر ضامن وإن لم يتعمد . ١٩
١٦- المتسبب ضامن إذا كان متعديا . ١٩
١- التصرف على الرعية منوط بالمصلحة . ٢٠
٢- تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . ٢١
٣- عدم اهدار المصلحة الخاصة . ٢٣
٤- وسيلة القانون فى تحقيق وظيفته . ٢٣
- خطة البحث . ٢٥

الباب الأول
تعريف القاعدة القانونية ٢٧

الفصل الأول
خصائص القاعدة القانونية ٢٨

المبحث الأول : قاعدة سلوك . ٢٨
الأول . ٢٨
الثانى . ٢٩
المبحث الثانى : قاعدة مجردة . ٣٠
المبحث الثالث : قاعدة اجتماعية . ٣٣
الأول . ٣٣
الثانى . ٣٤
المبحث الرابع : قاعدة مقترنة بالجزاء الذى تفرضه السلطة العامة . ٣٥
- صور الجزاء . ٣٩
- فى نطاق القانون الجنائى . ٣٩
- فى نطاق القانون الادارى . ٤٠
- فى نطاق القانون المدنى . ٤٠

Scanned by CamScanner

الفصل الثانى

مكان القاعدة القانونية من القواعد الاجتماعية الأخرى

- أما عن طريق التنظيم . ٤٢
المبحث الأول : القواعد القانونية وقواعد المجاملات والتقاليد . ٤٣
المبحث الثانى : القواعد القانونية وقواعد الأخلاق . ٤٤
أولاً : من حيث النطاق . ٤٥
١- دائرة مستقلة . ٤٦
الأولى : دائرة مستقلة للأخلاق . ٤٦
الثانية : دائرة مستقلة للقانون . ٤٦
٢- دائرة مشتركة . ٤٧
٣- دائرة متعارضة . ٤٨
ثانياً : من حيث النوايا . ٤٩
ثالثاً : الجزاء . ٤٩
- فى الشريعة الاسلامية . ٥٠
١- دائرة مستقلة . ٥٠
٢- دائرة مشتركة . ٥٠
المبحث الثالث : القواعد القانونية والدين . ٥١

الفصل الثالث

صلة القانون بالعلوم المساعدة ٥٢
-- القانون والعلوم الطبيعية . ٥٩

الباب الثانى

تقسيم القواعد القانونية ٥٩
- تمهيد . ٦٥

الفصل الأول

تقسيم القاعدة القانونية من حيث شروط تطبيقها ومدى اتصالها بالنظام العام (قاعدة آمرة ومكملة) ٦٥
- تمهيد . ٦٧

Scanned by CamScanner

المبحث الأول : المقصود بالقاعدة الآمرة والمكملة . ٦٨
المبحث الثانى : معيار التفرقة بين القاعدة الآمرة والمكملة . ٧٣
١- معيار لفظى (دلالة العبارة) . ٧٣
٢- معيار معنوى . ٧٤
المبحث الثالث : أثر المذهب الفلسفى السائد على نطاق القاعدة الآمرة والمكملة . ٧٧
١- دور المذهب الفردى وأثره . ٧٧
- تقدير المذهب الفردى . ٨٢
- مزاياه . ٨٢
- مساوئه . ٨٢
٢- دور المذهب الاجتماعى وأثره . ٨٣
٣- موقف القانون المصرى من المذاهب الفلسفية . ٨٦
٤- موقف الشريعة الاسلامية من المذهب الفردى والمذهب الاجتماعى . ٩١

الفصل الثانى

تقسيم القاعدة بحسب طبيعة العلاقة القانونية

قانون عام - قانون خاص ٩٦
- تمهيد . ٩٦
المبحث الأول : المعيار المختار للتقسيم . ٩٧
المبحث الثانى : الأهمية العملية للتقسيم . ٩٨
- من أهم امتيازات السلطة العامة . ١٠١
المبحث الثالث : مدى التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص . ١٠٢
المبحث الرابع : تصنيف فروع القانون . ١٠٣
المطلب الأول : فروع القانون العام . ١٠٣
أولاً : القانون العام الخارجى - القانون الدولى العام . ١٠٣
ثانياً : القانون العام الداخلى . ١٠٣
١- القانون الدستورى . ١٠٤

Scanned by CamScanner

٢- القانون الادارى . ١٠٧
٣- القانون المالى . ١١٠
٤- القانون الجنائى . ١١١
المطلب الثانى : فروع القانون الخاص . ١١٢
أولاً : القانون المدنى . ١١٣
ثانياً : القانون التجارى . ١١٤
ثالثاً : القانون البحرى . ١١٥
رابعاً : القانون الجوى . ١١٦
خامساً : قانون العمل . ١١٦
المطلب الثالث : فروع القانون المختلطة . ١١٦
أولاً : قانون المرافعات . ١١٧
ثانياً : القانون الدولى الخاص . ١١٨

الباب الثالث

مصادر القاعدة القانونية ١٢١

- تمهيد . ١٢١

الفصل الأول

المصادر الموضوعية للقاعدة القانونية ١٢٢

المبحث الأول : المدرسة المثالية (مدرسة القانون الطبيعى) . ١٢٢
المبحث الثانى : المدرسة الواقعية . ١٢٩
المطلب الأول : حتمية المادية التاريخية لدى الاتجاه الماركسى . ١٣٠
- ضرورة القانون فى المرحلة الاشتراكية . ١٣٠
- أركان الفلسفة الماركسية . ١٣٢
أ- الفلسفية الجدلية . ١٣٢
ب- الفلسفة المادية لدى ماركس . ١٣٤
جـ- المادية التاريخية . ١٣٤
- تقدير الفكر الماركسى . ١٣٩
المطلب الثانى : المذهب التاريخى . ١٤١
- تقدير المذهب التاريخى . ١٤٣

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث : مذهب الكفاح أو الغاية الاجتماعية . ١٤٤
– تقدير المذهب . ١٤٥
المطلب الرابع : مذهب التضامن الاجتماعى . ١٤٦
– تقدير المذهب . ١٤٨
المبحث الثالث : مدرسة چينى التعادلية . ١٥٠
١– الحقائق الواقعية أو الطبيعية . ١٥١
٢– الحقائق التاريخية . ١٥٣
٣– الحقائق العقلية . ١٥٤
٤– الحقائق المثالية . ١٥٤
– رأينا فى المصدر الموضوعى للقانون . ١٥٥

الفصل الثانى

صياغة القاعدة القانونية

المبحث الأول : أنواع الصياغة . ١٦٠
المطلب الأول : الصياغة الجامدة . ١٦٠
المطلب الثانى : الصياغة المرنة . ١٦١
المبحث الثانى : طرق وأدوات الصياغة . ١٦٢
المطلب الأول : الطرق المادية . ١٦٣
أولاً : التعبير بالأرقام . ١٦٣
ثانياً : استخدام الشكل . ١٦٤
ثالثاً : التعبير بشروط وحالات محددة حصراً . ١٦٤
رابعاً : التعبير بالاجراءات . ١٦٥
المطلب الثانى : الطرق المعنوية . ١٦٥
أولاً : القرائن القانونية . ١٦٥
١– فى مجال الإثبات . ١٦٦
٢– فى مجال تبرير حكم القاعدة القانونية . ١٦٧
ثانياً : الحيل القانونية . ١٦٨

Scanned by CamScanner

الفصل الثالث

المصادر الرسمية للقاعدة القانونية فى القانون المصرى ١٦٩

- تمهيد . ١٦٩

- العلاقة بين م٢ من الدستور - ١٩٧١ - وم١ من القانون المدنى . ١٦٩

المبحث الأول : المصادر الأصلية للقاعدة القانونية فى القانون المصرى . ١٧٥

- تمهيد . ١٧٥

المطلب الأول : الدين مصدر أصلى خاص . ١٧٦

الأولى : قبل التقنينات الأهلية والمختلطة (١٨٨٣ - ١٨٧٥) . ١٧٦

الثانية : بعد صدور التقنينات الأهلية والمختلطة . ١٧٦

المطلب الثانى : التشريع مصدر أصلى عام . ١٧٩

- تمهيد . ١٧٩

الفرع الأول : سن التشريع . ١٨٠

أولاً : الدستور . ١٨٠

ثانياً : التشريع العادى . ١٨٣

١- سن التشريع بمعرفة مجلس الشعب . ١٨٤

- الحق فى الاقتراح . ١٨٤

- مناقشة المجلس للمشروع . ١٨٦

- أدوار انعقاد المجلس . ١٨٧

- نصاب صحة الانعقاد . ١٨٨

٢- حلول السلطة التنفيذية محل السلطة التشريعة فى سن التشريع العادى . ١٩٠

١- الاستناد لتشريع تفويضى . ١٩١

٢- استناد صدور التشريع التفويضى لحالة ضرورة تبرره . ١٩٢

٣- صدور التشريع التفويضى بأغلبية ثلثىّ أعضاء مجلس الشعب . ١٩٦

٤- أن يكون التفويض لرئيس الجمهورية . ١٩٧

Scanned by CamScanner

١٩٧
٥- أن يكون التفويض لمدة محدودة . ٢٠٠
٦- أن يصدر التفويض فى موضوعات محددة .
٧- أن يتضمن التشريع التفويضى الأسس التى تقوم عليها التفويض . ٢٠٨
٨- يلزم عرض القرارات بقوانين ، الصادرة استناداً للتفويض ، على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض . ٢٠٩
- الغرض من العرض وكيفيته . ٢٠٩
- توقيت العرض . ٢٠٩
- أثر عدم العرض أو عدم الموافقة عليه . ٢٠٩
- موافقة مجلس الشعب لا تطهر القرار بقانون من العوار الدستورى الذى الزمها . ٢١١
- مرتبة القرار بقانون الصادر استناداً لتشريع التفويض . ٢١٣
١- الرقابة القضائية على القرارات بقوانين قبل عرضها على مجلس الشعب . ٢١٤
٢- الاستناد لحالة الضرورة . ٢١٥
٣- الاستناد للمادة ٧٤ من الدستور . ٢٢١
أ- شروط الاستناد لنص م٧٤ . ٢٢٢
الشرط الأول : خطر حال . ٢٢٢
الشرط الثانى : جسامة الخطر . ٢٢٥
الشرط الثالث : أن ينتج عن الخطر اعاقة المؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى . ٢٢٥
ب- أعمال المادة ٧٤ . ٢٢٩
- الاجراءات السريعة لمواجهة الخطر الاستثنائى . ٢٢٩
- طبيعة الاجراءات . ٢٢٩
- نطاق هذه الاجراءات . ٢٣١
- توجيه بيان الشعب . ٢٣٣
- اجراءات الاستفتاء على ما اتخذ من اجراءات . ٢٣٤

Scanned by CamScanner

ثالثاً : التشريع الفرعى . ٢٣٧

أ- لوائح تنفيذية . ٢٣٩

ب- اللوائح التنظيمية . ٢٤٣

جـ- لوائح الضبط . ٢٤٥

الفرع الثانى : نفاذ التشريع . ٢٤٧

أولاً : الاصدار . ٢٤٧

ثانياً : النشر . ٢٥٢

- تصحيح الأخطاء الواردة عند نشر القانون . ٢٥٨

الفرع الثالث : تدرج التشريعات . ٢٦٠

النتيجة الأولى : قانونية اللوائح . ٢٦١

النتيجة الثانية : دستورية القوانين واللوائح . ٢٦٢

الفرع الرابع : الغاء التشريع . ٢٧٣

- الغاء التشريع وابطال التشريع . ٢٧٤

- الحكمة من الالغاء . ٢٧٤

- صور الالغاء وأنواعه . ٢٧٥

- الالغاء الصريح . ٢٧٥

- الالغاء الضمنى . ٢٧٦

- أنواع الالغاء . ٢٧٩

- هل يستتبع الغاء القانون الغاء لوائحه التنفيذية . ٢٧٩

- السلطة التى تملك الغاء القاعدة القانونية . ٢٨٠

الفرع الخامس : تطبيق التشريع . ٢٨١

الفصل الأول : سريان التشريع من حيث المكان . ٢٨١

- مبدأ الاقليمية والشخصية . ٢٨١

- مدى اقليمية القانون المصرى فى الوقت الحاضر . ٢٨٢

الفصل الثانى : سريان التشريع من حيث الزمان . ٢٨٦

- مدة سريان التشريع . ٢٨٦

- مبدأ عدم رجعية القوانين . ٢٨٧

- صعوبة تطبيق مبدأ عدم الرجعية فى بعض الحالات . ٢٨٨

Scanned by CamScanner

٢٩٠
- خطة البحث .
أولاً : النظريات الفقهية فى حل مشكلة التنازع الزمانى بين القوانين . ٢٩٠
ثانياً : الحلول التشريعية لبعض مسائل تنازع القوانين فى الزمان . ٢٩٩
- تنازع القوانين فى مسائل الأهلية . ٢٩٩
- تنازع القوانين فى موضوع التقادم . ٣٠٠
- التنازع الزمانى للقوانين فى مسائل الإثبات . ٣٠٣
- التنازع الزمانى بين قوانين المرافعات . ٣٠٤
- التنازع الزمانى بين قوانين العقوبات . ٣٠٦
الغصن الثالث : سريان التشريع من حيث الأشخاص . ٣٠٧
الفرع السادس : تفسير التشريع . ٣١٢
الغصن الأول : المقصود بالتفسير . ٣١٢
- مفهوم التفسير . ٣١٢
- الحكمة من التفسير ولزومه . ٣١٣
الغصن الثانى : أنواع التفسير . ٣١٤
١- التفسير التشريعى أو الرسمى . ٣١٤
- تعريف . ٣١٤
- أمثلة للتفسير التشريعى . ٣١٥
- صور التفسير التشريعى . ٣١٦
- التفويض فى اصدار التفسير التشريعى . ٣١٧
- آثار التفسير التشريعى وحدوده . ٣١٧
٢- التفسير الفقهى . ٣١٨
٣- التفسير القضائى . ٣١٩
- دور القضاء فى الشرائع الحديثة . ٣٢٠
- مدى الزام التفسير القضائى . ٣٢١
- دور المحكمة الدستورية العليا فى تفسير القانون . ٣٢٢
الغصن الثالث : مذاهب التفسير ومدارسه . ٣٢٧

Scanned by CamScanner

أ- مدرسة التزام النص . ٣٢٧

ب- المدرسة التاريخية أو الاجتماعية . ٣٣٠

جـ- المدرسة العلمية . ٣٣٢

الفصل الرابع : حالات التفسير وقواعده . ٣٣٦

أ- التفسير المستخلص من عبارات النص وألفاظه . ٣٣٧

ب- التفسير المستخلص من عناصر خارجة عن ألفاظ النص وعباراته . ٣٤٢

المبحث الثانى : المصادر الاحتياطية للقاعدة القانونية . ٣٤٩

المطلب الأول : العرف . ٣٤٩

-- تمهيد . ٣٤٩

الفرع الأول : أركان العرف وشروطه . ٣٥١

أولاً : الركن المادى . ٣٥١

ثانياً : الركن المعنوى . ٣٥٣

- التفرقة بين العرف والعادات الاتفاقية . ٣٥٥

- مزايا العرف وعيوبه . ٣٥٨

- إثبات العرف . ٣٦٠

الفرع الثانى : القوة الملزمة للعرف . ٣٦١

- قوة العرف ازاء التشريع . ٣٦١

الفرع الثالث : دور العرف فى القانون المصرى . ٣٦٤

- وظائف العرف فى القانون المصرى . ٣٦٤

- العرف المكمل للتشريع . ٣٦٥

- العرف المعاون للتشريع . ٣٦٨

- العرف المخالف للتشريع . ٣٦٩

المطلب الثانى : مبادئ الشريعة الاسلامية . ٣٧٠

- وضع المسألة . ٣٧٠

أولاً : موقف السلطة التشريعية من النص الدستورى الذى يجعل الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع . ٣٧١

Scanned by CamScanner

ثانياً : موقف القضاء من نص المادة الأولى من التقنين المدنى المصرى . ٣٧٥
المطلب الثالث : القانون الطبيعى وقواعد العدالة . ٣٧٧
- تمهيد . ٣٧٧
الفرع الأول : التعريف بقواعد العدالة والقانون الطبيعى . ٣٧٧
أولاً : قواعد العدالة . ٣٧٧
ثانياً : القانون الطبيعى . ٣٧٩
الفرع الثانى : القانون الطبيعى وقواعد العدالة فى التشريع المصرى . ٣٨٥
- مفهوم الاحالة إلى القانون الطبيعى وقواعد العدالة . ٣٨٥
- محتويات الكتاب . ٣٨٩

الكرنك للكمبيوتر

ت : ٤٨٣٢٧١١ (٠٣) اسكندرية

Scanned by CamScanner